

Distr.: General
16 April 2014
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الدورة السنوية لعام ٢٠١٤
١٧-١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت
المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات

تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

الغرض

١ - عملاً بالبند ٣٠ من اختصاصات اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، يتضمن هذا التقرير الثاني المقدم إلى وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) موجزاً عن الأنشطة التي نفذتها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والمشورة التي أسدتها في عام ٢٠١٣. وقد أتيح هذا التقرير للمجلس التنفيذي ويعرضه الرئيس على المجلس، عند الطلب.

معلومات أساسية

٢ - في أيار/مايو ٢٠١٢، وافقت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على اختصاصات لجنة للرقابة تقرر أن تسمى اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. ويمكن الاطلاع على اختصاصاتها من الموقع الإلكتروني التالي:
www.unwomen.org/en/about-us/accountability/audit

٣ - ويتضمن البند ١ من الاختصاصات وصفاً للجنة بأنها أنشئت لتزويد وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية بمشورة مستقلة، خارجية وقائمة على الممارسات الجيدة فيما يتعلق بإطار مساءلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة ونُظُمها، ويشمل ذلك إدارة المخاطر. وتقدم اللجنة



الرجاء إعادة استعمال الورق



المساعدة إلى رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الاضطلاع بمسؤولياتها الرقابية، وفقاً لأفضل الممارسات ذات الصلة. وقد وافقت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية على الاختصاصات التي قد تعدّل من حين لآخر، كلما اقتضى الأمر ذلك. وتؤدي اللجنة دوراً استشارياً، وهي ليست بهيئة للإدارة؛ ولا توجد في هذه الاختصاصات عبارات أو مواد يُقصد بها ضمناً خلاف ذلك.

٤ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، شكلت رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفة رسمية، اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، بهدف مواصلة تعزيز المساءلة و"تعزيز الإدارة السليمة والمعايير الأخلاقية العالية، وكيفية تقوم الإدارة باعتماد أفضل الممارسات واستخدامها في مجال إدارة المخاطر والإدارة المالية" داخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وفقاً للبند ٢ من الاختصاصات.

٥ - وعيّنت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية الأعضاء الخمسة التالية أسماءهم: كاثرين بيرتيني (الولايات المتحدة الأمريكية)، وويليام فاوولر (الولايات المتحدة)، وإليزابيث ماكري (كندا)، ويوين تين ماك (سنغافورة) وفرانك ساب (بلجيكا). وتتألف اللجنة بكامل هيئتها من أشخاص ذوي معرفة عملية وإلمام بالشؤون المالية والبرنامجية، والمحاسبة، والإدارة، والمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، والمراجعة الخارجية للحسابات، والرقابة الداخلية، وممارسات إدارة المخاطر ومبادئها، وعمل الأمم المتحدة وعملها على الصعيدين الحكومي الدولي والتنظيمي.

٦ - ووفقاً للبندين ٦ و ٧ من الاختصاصات، فإن جميع أعضاء اللجنة هم أعضاء مستقلون ومن خارج هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم أعضاء اللجنة إقراراً سنوياً بعدم التبعية لوكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية يكفل الشفافية في أداء أعضاء اللجنة أدوارهم دون أي مساس بمصالحهم.

أنشطة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

٧ - خلال عام ٢٠١٣، عقدت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات أربعة اجتماعات مباشرة، يومي ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير، وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/أبريل، ويومي ٩ و ١٠ تموز/يوليه، ويومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وشاركت في ثلاث عمليات تداول عن طريق الفيديو في ١٠ أيار/مايو، و ٢٢ تموز/يوليه، و ٥ أيلول/سبتمبر. وكان من ضمن مشاركي هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الاجتماعات ووكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية، ونائباها وكبار موظفي الإدارة المعنيين للبرامج والعمليات. وعند الاقتضاء، اجتمعت اللجنة دون حضور ممثلي الإدارة، وعقدت اجتماعات مغلقة منفصلة

مع وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية، ومع مراجعي الحسابات الخارجيين، ومع مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المسؤول عن وحدة هيئة الأمم المتحدة للمرأة لمراجعة الحسابات). وشارك رئيس اللجنة أيضاً في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وبالإضافة إلى اجتماعاتها الرسمية، واصل أعضاء اللجنة مشاوراتهم ومداولاتهم الداخلية، واستعراضهم الوثائق، وإسداثهم المشورة إلى إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة عبر التفاعل بواسطة الهاتف والبريد الإلكتروني.

٨ - أعدت محاضر الاجتماعات وجرى إقرارها. وتفاعل اللجنة بانتظام مع وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية خلال كل اجتماع، وتُبلغ رسمياً عن مداولاتها في أعقاب كل اجتماع يعقد في الموقع.

مجلس مراجعي الحسابات

٩ - اجتمعت اللجنة بانتظام مع مجلس مراجعي الحسابات لتبادل المعلومات ذات الصلة وفهم الاستراتيجيات المنفذة لضمان شمول أعمال هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمحملها بأنشطة مراجعة الحسابات، التي تتضمن العمل الذي تضطلع به وحدة التدقيق في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد أجرت اللجنة مناقشات موضوعية مع ممثلي مجلس مراجعي الحسابات في كل اجتماع من اجتماعاتها التي عقدت بطريقة الحضور الشخصي.

١٠ - وجرت موافاة اللجنة بانتظام بآخر المعلومات عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة فيهما، وهي تؤيد الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في معالجة المسائل التي لم يبت فيها بعد، وبخاصة لكفالة معالجة المسائل المؤسسية والاستراتيجية الأساسية بصورة متسقة ومستمرة.

التحديات التي تواجهها المنظمة وتحقيق اللامركزية

١١ - قامت الإدارة العليا بإطلاع اللجنة، بشكل شامل، على التحديات التنظيمية التي واجهت هيئة الأمم المتحدة للمرأة منذ إنشائها رسمياً في عام ٢٠١١، على إثر ضم أربعة كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة بهدف إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتشمل هذه التحديات ما يلي: البناء المؤسسي لدعم مؤسسة واحدة متماسكة جديدة ذات ثقافة متميزة؛ وتنفيذ هيكل إقليمي في سياق تحويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة من مؤسسة مركزية إلى مؤسسة لامركزية بحلول نهاية عام ٢٠١٣؛ وإدارة التغيير لبناء القدرات الداخلية بإنشاء نُظُم وأساليب عمل جديدة ومنقحة، واستقدام الموارد البشرية ونشرها وتطويرها.

١٢ - وتلاحظ اللجنة أن إنشاء الهيكل الإقليمي كان لا يزال جارياً حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وكذلك الأمر بالنسبة إلى تطبيق اللامركزية في اتخاذ القرارات بنقل هذا الأمر من المقر إلى المكاتب الميدانية. وتدرك اللجنة أن المكاتب الإقليمية وغيرها من المكاتب الميدانية تحتاج إلى القدرة لممارسة سلطاتها في بيئة عمل تتسم بطابع لامركزي، وهي تشير إلى وجوب توافر الضوابط اللازمة سواء في المقر أو في الميدان لرصد المخاطر التشغيلية والاستراتيجية والتخفيف منها. وتقدر اللجنة مسألة أن تكون هيئة الأمم المتحدة للمرأة حكيمة في ضمان وجود القدرات المناسبة وأطر الرقابة الداخلية وآليات المساءلة في المكاتب الميدانية، ولكنها تشجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على التحرك بسرعة فيما يتعلق بتنفيذ الهيكل الإقليمي.

١٣ - وبالنظر إلى أن تنفيذ الهيكل الإقليمي هو إحدى الأولويات التنظيمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإن اللجنة تشدد على أهمية وضع مؤشرات أداء رئيسية لتقييم ورصد التقدم المحرز في التنفيذ على الصعيد الإقليمي، وهو أمر لا يزال مستمرا في عام ٢٠١٤؛ وتحديد المخاطر التي تواجه والتصدي لها، وإدخال أي تعديلات لازمة؛ والإبلاغ عما إذا كانت النتائج والفوائد المتوقعة من تطبيق اللامركزية قد تحققت.

١٤ - وتدرك اللجنة أيضاً التحديات المتمثلة في ضمان وجود الملاك التكميلي المناسب في كل مكتب من المكاتب الميدانية، وفي توفير التدريب والتعلم اللازمين لكفالة تطبيق الضوابط المناسبة وتنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر في جميع أرجاء المنظمة. وقد يكون مجدياً في هذا الصدد أن تضع هيئة الأمم المتحدة للمرأة نظاماً لإدارة المواهب والتخطيط لتعاقب الموظفين، ولوضع سياسة للتناوب والتنقل وتنفيذها.

١٥ - وتدرك اللجنة ما سببته الهيكل الإقليمي من فرص محتملة لتعزيز الدور التنظيمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على المستوى القطري، وكذلك زيادة الروابط لأغراض التنسيق فيما بين الوكالات وتعبئة الموارد على المستوى المحلي. وتلاحظ اللجنة أيضاً التحديات التي ووجهت في ما يتعلق بتعبئة الموارد في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. فمورد الكيان قد لا تكفي لتنفيذ ولايته من دون زيادة المساهمات. وتشجع اللجنة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على وضع استراتيجية وخطة شاملتين لتعبئة الموارد، ولا سيما الموارد غير الأساسية.

١٦ - ولاحظت اللجنة أن النتائج المتوقعة لعام ٢٠١٣ قد كانت متأخرة عما هو محدد لها في الميزانية المقررة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وتتفق اللجنة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أنه فيما يتعلق بالموارد غير الأساسية تحديداً، ينبغي التعجيل بوتيرة تعبئتها، وزيادة فعالية الإنجاز بواسطة الشركاء المنفذين. وتدرك اللجنة أيضاً ضرورة أن تكون هيئة الأمم المتحدة

للمرأة واقعية، وأن تعتمد على الطلب أثناء تنفيذها خططها الإقليمية وبرامجها القطرية، ولا سيما في ضوء التحديات في تعبئة الموارد، المبينة في الفقرة ١٥ من هذا التقرير.

إدارة المخاطر في المؤسسة

١٧ - تدرك اللجنة أن هناك عملية غير رسمية لإدارة المخاطر تنفذ في إطار هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهي تشمل تحديد المخاطر والتخفيف من وطأتهما. وتعكف هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً على وضع سياسة لإدارة المخاطر في المؤسسة وتتعاون مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة بشأن ما اكتسبته من دروس في تنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسة وعملياتها. وتدعم اللجنة الجهود التي بذلتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة حتى الآن، وتؤكد أهمية وضع وتنفيذ استراتيجية رسمية متكاملة لإدارة المخاطر تركز على النتائج وتحدد حالات التعرض لتلك المخاطر وتعالجها على صعيد الكيان ككل وفي علاقاته الخارجية.

مهمة التقييم

١٨ - تدعم اللجنة العمل الذي أنجز حتى الآن لتوفير الموارد لوظيفة التقييم ووضع آليات وإرشادات لتنفيذ سياسة التقييم وبناء قدرات التقييم. وتؤكد اللجنة أهمية توفير الموارد على النحو الملائم لوظيفة التقييم سواء على الصعيد المركزي أو اللامركزي، وكفالة أن تعكس نتائج التقييم الإنجازات المتوقعة في الخطة الاستراتيجية، وأن تستخدم لزيادة المعرفة وتحسين نتائج الأداء. ومما يتسم بأهمية خاصة، في هذا الصدد، هو أن يكون تقرير التقييم السنوي ذا فائدة عملية وواقعياً وصالحاً للاستعمال، وأن يبين بوضوح كيف تحققت فعالية البرامج.

المراجعة الداخلية للحسابات

١٩ - تدرك اللجنة أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة أبرمت اتفاقاً مع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لإجراء مراجعات داخلية للحسابات وتحقيقات باسم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتشير إلى أن اتفاقاً آخر لعامين آخرين قد أُبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وترى اللجنة ضرورة أن ترصد هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن كثب ما إذا كان قد تم الحصول على أفضل جودة بأفضل ثمن بالاستعانة بمصادر خارجية للمراجعة الداخلية للحسابات، وأن تنظر في تحديد خيارات أخرى في مجال التنفيذ، إن أمكن ذلك على المستويين المالي والتنفيذي.

٢٠ - وتدرك اللجنة الاستشارية أن وحدة مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي أنشئت بموجب اتفاق مستوى الخدمات، هي وحدة مستقلة من الناحية التشغيلية

عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. غير أن القلق لا يزال يساور اللجنة لاحتمال أن يكون هناك تضارب في المصالح لأن البرنامج الإنمائي يضطلع ببعض الوظائف الإدارية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بموجب اتفاقات أخرى لمستوى الخدمات؛ مثل إدارة خدمات خزانتها. وفي إطار تنفيذ وظيفة رقابة لتعويض ذلك، ولضمان تحقيق الشفافية، من المهم أن يكون هناك جهة تنسيقية تنظيمية مستقلة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة تشرف على أنشطة مراجعة الحسابات الداخلية وتائجها. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن يكفل مدير مراجعة الحسابات والتحقيقات تقديم تقارير منتظمة إلى الإدارة العليا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وإجراء اتصالات مستمرة معها.

٢١ - واستعرضت اللجنة خطة العمل السنوية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام ٢٠١٣، وأوصت بالموافقة من حيث المبدأ على الخطة، مع تقديم بعض التوضيحات المقترحة. وقد تلقت اللجنة بانتظام إحاطات بشأن نتائج مختلف عمليات مراجعة الحسابات التي تم الاضطلاع بها خلال عام ٢٠١٣، بما فيها المسائل المؤسسية التي هو موضع اهتمام.

٢٢ - ولاحظت اللجنة أن حجم الموارد المقررة لوحدة مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد ازداد لعام ٢٠١٣، وهي تدعم مواصلة تعزيز خدمات مراجعة الحسابات الداخلية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لضمان كفاية شمول عملية مراجعة الحسابات في خطط مراجعة الحسابات المقبلة، ولا سيما في ضوء البدء في تنفيذ الهيكل الإقليمي وتطبيق اللامركزية. ومن المهم أيضاً ضمان وجود قدرة كافية لمراجعة الحسابات الداخلية حتى يتسنى لمجلس مراجعي الحسابات الاعتماد على العمل المنجز في المراجعة الداخلية للحسابات.

٢٣ - واستعرضت اللجنة أيضاً خطة العمل السنوية لوحدة مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام ٢٠١٤، واقترحت إدخال بعض التنقيحات وتحقيق تغطية إضافية في ضوء ازدياد حجم الموارد في الوحدة. وتؤكد اللجنة مجدداً أهمية القيام بانتظام برصد وتقييم مستويات الموارد، وأن تكون وحدة مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة قادرة على ضمان أن تكون تلك الموارد ملائمة وكافية لتلبية احتياجات هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى ضمانات بوجه عام.

٢٤ - وتخطط اللجنة علماً من جديد بمقرر المجلس التنفيذي ١٠/٢٠١٢ المتخذ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (انظر UNW/2012/16)، بشأن الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، والوثيقة المناظرة المتعلقة بإجراءات التشغيل الموحدة لتطبيق السياسة العامة (إجراءات التشغيل الموحدة رقم ٨٦٠ الصادرة عن مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات). وتكرر اللجنة توصيتها بأن تضع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتنفذ استراتيجية

للاتصال تكفل صياغة نتائج مراجعة الحسابات والتوصيات والإجراءات التي تتخذها الإدارة بطريقة مفهومة وشفافة؛ ولا سيما عندما تحدد المسائل العامة والمتكررة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات.

التحقيقات

٢٥ - تلقت اللجنة معلومات مستكملة بانتظام من مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، تتضمن لمحة عامة عن عبء قضايا التحقيق، وتوزيعاً لطبيعة الادعاءات، وحالة تلك القضايا. وتحيط اللجنة علماً بالجهد المبذول من أجل التوعية بالخط الساخن، وبالزيادة الكبيرة في عدد القضايا التي عالجها المكتب في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٢.

البيانات المالية

٢٦ - واستعرضت اللجنة البيانات المالية النموذجية، التي وضعت من أجل تحديد متطلبات الإقرار بالذمة المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واقترحت تحسينات لإدخالها عليها، واستعرضت كذلك مشروع التقرير المالي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وكانت هذه هي المجموعة الأولى من البيانات المالية التي يعدّها الكيان وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد تطلب اعتماد المعايير المحاسبية الدولية تغييرات هامة ينبغي إدخالها على السياسات المحاسبية التي تتبعها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتحيط اللجنة علماً بدقة التخطيط الذي وضعته هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل التنفيذ الكامل للمعايير المحاسبية الدولية خلال فترة زمنية قصيرة. وقد تلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة رأياً غير مشفوع بتحفظات من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، وتثني اللجنة الاستشارية على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لهذا الإنجاز الكبير.

العلاقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٧ - وتدرك اللجنة أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد أبرمت اتفاقات على مستوى الخدمات مع البرنامج الإنمائي للاضطلاع ببعض المهام الإدارية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهي على سبيل المثال، إدارة خدمات الخزانة وحافطة الاستثمار لديها. ولأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تخضع للمساءلة عن أداؤها بوجه عام، تؤكد اللجنة مجدداً أهمية أن تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنفيذ العمليات والإجراءات ذات الصلة للتأكد من أن المهام المنفذة بالاستعانة بمصادر خارجية من هذا القبيل تنفذ على النحو المناسب. وفي حالة حافطة استثمارات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، قد ترغب هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً في تقييم

ما إذا كان الخيار المفضّل لإدارة حافطة الاستثمارات وإسداء المشورة لتحقيق أقصى العوائد هو شركة استثمار متخصصة.

الخطة الاستراتيجية

٢٨ - جرى تقديم استكمالات منتظمة إلى اللجنة عن العملية المتعلقة بوضع الخطة الاستراتيجية المستكملة ومضمونها، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (UNW/2013/6) وتدرّك اللجنة أن الخطة الاستراتيجية المستكملة متوائمة على نحو أوّثق مع نواتج هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأن إطار نتائج الإدارة يعادل نتائج الفعالية والكفاءة التنظيمية للولاية الجديدة، وأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعمل بالتعاون مع الشركاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة من أجل مواءمة النهج الذي تتبعه في التخطيط الاستراتيجي.

اعتبارات ختامية

٢٩ - قامت اللجنة الاستشارية لمراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستعراض التقرير المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (UNW/2014/4)، المقدم إلى المجلس التنفيذي، وأحاطت علماً بالنتائج الهامة للمراجعة الداخلية التي تم تحديدها، وهي توافق على محتوياته.

٣٠ - وتعرب اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات عن تأييدها لمواصلة تعزيز عمليات الرقابة والمساءلة الداخلية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال عام ٢٠١٣.

مرفق

رد الإدارة على تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات

١ - تقر إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة التقرير الثاني المقدم من اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، وتعرب عن تقديرها لأعضاء اللجنة الموقرين لتفانيهم في خدمة ولاية المنظمة. وتعتبر هيئة الأمم المتحدة للمرأة للسعي من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وتمكين المرأة هو التحدي المصيري في القرن الحادي والعشرين. وقد بدأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملياتها في عام ٢٠١١، وهي ملتزمة بأن "تغير قواعد اللعبة" للنساء والفتيات على الصعيد العالمي.

مجلس مراجعي الحسابات

٢ - تقدر إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بشأن مواصلة التفاعل مع ملاحظات المراجعة الخارجية للحسابات لمجلس مراجعي الحسابات للأمم المتحدة باتخاذ إجراءات حاسمة، وعلى وجه الخصوص المسائل المؤسسية والاستراتيجية الأساسية. وقد أحرز تقدم كبير في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات على النحو المشار إليه في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/68/5/Add.13، و Corr.1 and 2) عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، نفذت ٢٣ توصية من ٢٨ توصية من توصيات مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١١، في حين ظلت ٥ توصيات قيد التنفيذ. وعلى غرار ذلك، نفذت ٤ توصيات من ١٧ توصية من توصيات مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٢، ووضعت خطط عمل للاستجابة لما تبقى من توصيات مراجعة الحسابات، وهي ١٣ توصية. وإدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة ملتزمة بالاستمرار في رصد تنفيذ توصيات المراجعة الخارجية للحسابات التي يصدرها مجلس مراجعي الحسابات.

التحديات التي تواجهها المنظمة وتطبيق اللامركزية

٣ - تتفق إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع توصيات اللجنة في ما يتعلق بتقييم المخاطر وتحقيق الفوائد بصورة دورية، بينما تنمو هيئة الأمم المتحدة للمرأة من حيث كونها منظمة. وطوال عام ٢٠١٣، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إحراز تقدم في بدء عمل الهياكل الإقليمية وإضفاء اللامركزية على صنع القرار في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية وفقاً للأطر المعتمدة للرقابة الداخلية وتفويض السلطات.

٤ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أكملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إنشاء ستة مكاتب إقليمية وهيكلها الإقليمي بافتتاح المكتب الإقليمي في اسطنبول، بتركيا، لمنطقة أوروبا ومنطقة وسط آسيا. وتتفق إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع ملاحظة اللجنة بشأن أهمية رصد التقدم المحرز في بدء تنفيذ الهيكل الإقليمي، وقد أبلغت المجلس التنفيذي بالتقدم المحرز حتى الآن، وستواصل القيام بذلك بواسطة تقريرها السنوي. وستواصل إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة التصدي للمخاطر وإجراء التعديلات اللازمة حسب الاقتضاء. وستكون مؤشرات الأداء التي يجري إطلاع المجلس التنفيذي عليها هي إحدى وسائل تتبع التقدم المحرز والنتائج المحققة في الهيكل الجديد، بالإضافة إلى الرصد المؤسسي القياسي الذي تطبقه هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجالات من قبيل تنفيذ البرامج، والتوظيف، ومجالات أخرى. وتغطي مؤشرات الأداء البالغ عددها ١٢ مؤشرا ثلاثة مجالات هي: (أ) تشغيل المكاتب الإقليمية؛ (ب) جعل المكاتب القطرية أقوى وأكثر استجابة؛ (ج) تحسين كفاءة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفعاليتها.

٥ - وما زال بناء المؤسسة، واستقدام الموظفين، وتطوير الموظفين تشكل مجالات رئيسية لتركيز هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتتفق الإدارة مع توصيات اللجنة بشأن استحداث سياسات للتناوب/التنقل، وإدارة المواهب، والتخطيط لتعاقب الموظفين. وبتعيين المدير الجديد للموارد البشرية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في آذار/مارس ٢٠١٤، ستمنح هذه المبادرات التركيز اللازم، وستستند إلى الأعمال التحضيرية التي اضطلع بها بالفعل.

٦ - وتعبئة الموارد هي الأولوية التنظيمية العليا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وينبغي مضاعفة الجهود فيها، ولا سيما فيما يتعلق بجمع الموارد غير الأساسية. وخلال عام ٢٠١٣، نجحت استراتيجية هيئة الأمم المتحدة للمرأة في توسيع قاعدة المانحين، وزيادة عدد الدول الأعضاء المساهمين بما يزيد عن ١٠ ملايين دولار من المساهمات الأساسية المقدمة. وأبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن تحقيق زيادة لا بأس بها بنسبة ٣٣ في المائة في المساهمات الأساسية المقدمة. إذ بلغت ١٥٢ مليون دولار، مقارنة بمبلغ ١١٤ مليون دولار في عام ٢٠١٢. وقد أدرجت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الميزانية جمع مساهمات أساسية بمقدار ٣٤٠ مليون دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وسوف تواصل تركيزها على السعي من أجل تحقيق استراتيجية النمو هذه.

٧ - وعلى غرار ذلك، يجري وضع استراتيجيات لجمع الموارد غير الأساسية من أجل الوصول إلى مبلغ ٣٥٠ مليون دولار في ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. ويقوم معظم المكاتب الميدانية بتنفيذ خطط عمل لتعبئة الموارد، تحدد الفرص المتاحة على الصعيد المحلي. ويقدم

موظفو المقر التدريب في مجال تعبئة الموارد إلى المكاتب الإقليمية والقطرية، في حين تقدم المكاتب الإقليمية الدعم على نحو متزايد في مجال تعبئة الموارد إلى المكاتب القطرية. ويشارك ممثلون لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مع ممثلي الجهات المانحة على الصعيد القطري، حيث تتخذ معظم القرارات بشأن تعبئة الموارد غير الأساسية. وفي عدد من المناسبات، استخدمت المذكرات الاستراتيجية/خطط العمل السنوية للمكاتب القطرية أداةً لتعبئة الموارد.

٨ - وتقدر إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم الذي تقدمه اللجنة في توجيه استراتيجيات تعبئة الموارد من أجل بلوغ الأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية للفترة من ٢٠١٤-٢٠١٧.

إدارة المخاطر في المؤسسة

٩ - تقرر إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة توصية اللجنة بشأن الطرائق الملائمة المطبقة لمواجهة المخاطر التشغيلية في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية وعلى صعيد المقر. وتقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بإضفاء الصفة الرسمية على نهجها لإدارة المخاطر في المؤسسة وتعزيزه، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى بشأن الدروس المستفادة.

وظيفة التقييم

١٠ - تتفق إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الملاحظات الختامية للجنة وتؤكد الأهمية الاستراتيجية لوظيفة التقييم التي تضطلع بها من أجل تعزيز الفعالية والكفاءة في وضع البرامج على الصعيد الوطني. وتقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بإنشاء نظام لضمان الجودة، لكفالة أن تتاح للمكاتب الموارد المالية والبشرية الكافية اللازمة لتنفيذ خطط التقييم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، عيّنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أول مدير للتقييم بها، وهو مرجع دولي معترف به في التقييمات القائمة على الإنصاف والتي تراعي المنظور الجنساني. وتحت قيادة المدير الجديد، تتبوأ هيئة الأمم المتحدة للمرأة مركز الشريك العالمي، إذ بإمكانها الوصول، بفضل مبادرة EvalPartners، إلى أكثر من ٣٠ عضواً، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وشبكة تقييم التنمية بلجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (EvalNet)؛ وعدد من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات الخاصة والأوساط الأكاديمية.

١١ - وما برحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تضطلع بدور بارز في التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن إدارة المعارف فيما يتعلق بالتقييمات المراعية للمنظور الجنساني. وقد وسعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بوابة تقييم المساواة بين الجنسين، وساهمت في إجراء

تقييمات مشتركة وإقامة شراكات مبتكرة، مثل مبادرة شركاء التقييم (EvalPartners)، وشجعت على استخدام مؤشرات التقييم بتنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (انظر أيضا UNW/2014/3).

مراجعة الحسابات الداخلية والتحقيقات

١٢ - وتلاحظ إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة حذر اللجنة بإجرائها تقييما مستمرا للعلاقة بين التكاليف والفوائد في ترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتعترف الإدارة بالشواغل التي أبدتها اللجنة بشأن إمكانية حدوث تضارب في المصالح بسبب أداء البرنامج الإنمائي ووظيفة المراجعة الداخلية لحسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة فضلا عن وظائف أخرى يعهد بها إلى مصادر خارجية، ولا سيما الخزانة، ونظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة كشوف المرتبات والامتيازات والاستحقاقات. والإدارة ملتزمة برصد فوائد تحقيق أفضل قيمة مقابل أفضل الأسعار، وستقوم بإجراء دراسات جدوى لتقييم الخيارات المختلفة للوظائف المعهود بها إلى مصادر خارجية مع ازدياد نضوج المنظم.

١٣ - وتعرب إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن تقديرها للجنة لما قدمته من دعم فيما يتعلق بزيادة قدرات المراجعة الداخلية للحسابات خلال عام ٢٠١٣، وما قابل ذلك من تعديلات في خطة عمل مراجعة الحسابات. ويجري تنظيم إحاطات إعلامية فصلية منتظمة بين وكيل الأمين العام - المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومدير الرقابة والتحقيقات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٤ - وتقر إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة التوصية الصادرة عن اللجنة بوضع استراتيجيات اتصال، وقد اتخذت إجراءات بالاتصال بالجهات المانحة لها رداً على تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة في إطار سياسة الكشف العلني، اعتباراً من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

١٥ - وتلاحظ إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقدير اللجنة في ما يتعلق بالمعلومات المستكملة المنتظمة التي قدمت عن عدد قضايا التحقيق، وبالجهود التي بذلتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في زيادة الوعي بأهمية "الخط الساخن" للإبلاغ عن الغش.

البيانات المالية

١٦ - تعرب إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن الارتياح لأن اللجنة لاحظت تنفيذ هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمعايير المحاسبية الدولية بدقة على النحو المخطط له، وإنجازها خلال

فترة زمنية قصيرة. وقد أقر مجلس مراجعي الحسابات بأن ”النجاح في تنفيذ إطار المحاسبة الدولية للقطاع العام هو أحد الإنجازات الكبرى التي تؤكد الالتزام القوي من جانب الإدارة، ولا سيما بالنظر إلى الحداثة النسبية للمنظمة، وحالة التأهب التي أبلغ عنها المجلس سابقاً“.
(انظر A/68/5/Add.13، الفصل الثاني).

العلاقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٧ - تتفق ادارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع ملاحظة اللجنة بشأن أهمية رصد الوظائف المجهود بها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفيما يتعلق بالمحالات الرئيسية التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي بالنيابة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فقد طبقت شعبة التنظيم والإدارة الضوابط التالية لضمان أن تنفذ الوظائف التي يستعان لأدائها بمصادر خارجية على النحو المناسب: (أ) فيما يتصل بخدمات الخزانة، وافقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على السياسة الاستثمارية، والمبادئ التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي تعقد اجتماعات فصلية مع البرنامج الإنمائي لاستعراض استثماراته؛ (ب) فيما يتعلق بالمدفوعات والتسويات المصرفية، تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستعراض التسويات المصرفية التي يعدها البرنامج الإنمائي، على أساس شهري؛ (ج) وفيما يتعلق بالموارد البشرية، تستخدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة أداة للتحقق من كشوف المرتبات لتدقيق المعلومات المقدمة إلى البرنامج الإنمائي، لتجهيز كشوف المرتبات للموظفين الدوليين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة في المقر. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة رسالة تصديق موجهة من نائب المدير المساعد للبرنامج الإنمائي بشأن جميع المعاملات المضطلع بها بالنيابة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

الخطة الاستراتيجية في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧

١٨ - تعرب الإدارة عن تقديرها للجنة لما قدمته من دعم في وضع الخطة الاستراتيجية المستكملة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (UNW/2013/6)، والتي جرت مواءمتها في تصنيفات التكاليف والأطر الزمنية لديها مع تصنيفات التكاليف والأطر الزمنية لدى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى. وتواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة التعاون مع الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وهي النهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين النساء والفتيات.